واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الدكتورة شافية شاوي

جامعة باجي مختار عنابة

الجزائر

ملخص:

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، عملت الجزائر على إدخال عدة تعديلات على كافة أنشطتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية، و اتبعت برامج التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد و البنك الدولي. ساهم ذلك في تحسين و ضعها الاقتصادي و مناخها الاستثماري، مما عمل على انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

يمكن القول أن هناك الكثير المشاريع الاستثمارية بالجزائر، من الممكن أن تكون ذات جدوى، باعتبار وجود فجوة طلب غير مشبعة بالعرض المحلي عند الأسعار الدولية لكثير من السلع و الخدمات الممكن إنتاجها فنيا و القابلة للتمويل. من هذا المنطق و من الناحية النظرية فان الجزائر تعد حقلا خصبا لم يستغل إمكانياته و عوامل إنتاجه بعد.

الكلمات المفتاحية: الجزائر،الاستثمار الأجنبي المباشر، تشريعاته، تدفقاته، توزيعه القطاعي

Résumé:

Les bouleversements qu'a connus la scène mondiale sur le plan économique et que synthétise la notion de mondialisation ont mis en exergue la puissance des firmes transnationales, lesquelles interviennent dans la quasi –totalité des économies nationales à travers divers types d'investissement. Malgré les débats contradictoires sur l'utilité ou la dangerosité des investissements étrangers sur l'avenir des économies en développement, on peut noter que la plupart des pays en développement entreprennent les actions nécessaires pour attirer les investissements étrangers. Dans ce mouvement il apparait clairement que les investissements étrangers prennent le plus en plus d'importance dans l'économie grâce notamment a la révolution dans les TIC et grâce à un retour sur capital relativement élevé par rapport à d'autres types d'investissement .

Dans ce contexte l'Algérie, par l'abandon de l' « économie administrée », tente de favoriser les flux d'investissement étrangers dans tous les secteurs en général. Cependant malgré la promulgation d'un nombre impressionnant de textes juridiques et malgré la volonté officielle d'attirer les investissements étrangers, l'économie algérienne ne semble pas constituer un terrain favorable aux investissements étrangers.

مقدمة:

تغيرت أساليب التعاون و الشراكة و الاستثمار و تبادل التجارب و الخبرات بين الدول تبعا للتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية. فسارعت الجزائر على اثر ذلك بالاندماج بالاقتصاد العالمي

بغية مسايرة التطورات الدولية الحالية و محاولة لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة من هذه الظواهر الاقتصادية بعد ما عرفته من تعثرات في مسيرة تنميتها.

مشكلة الدراسة : إن المتأمل في واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقف عند الحجم المتواضع لهذه ، مما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا التواضع رغم الجهود المبذولة.

فرضيات البحث: من أجل الإجابة على إشكالية البحث، نورد الفرضيات التالية:

1- تحسين المناخ الاستثماري من شأنه جذب أن يزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

2- إن قلة الاستثمارات الأجنبية الواردة راجع أساسا إلى ضعف الجهود المبذولة لجذبها.

أهمية البحث: يرجع الاهتمام بهذا الموضوع لما للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهمية للنهوض بالتنمية في الجزائر.

أهداف البحث: إن الغرض من تناولنا هذه الدراسة، ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد و تحليل جهود الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

2-دراسة واقع هذه الاستثمارات و ما الذي يحد دون ورودها.

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بما في ذلك من بيانات وإحصاءات ، إذ تورد هذه الورقة البحثية واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر وما بذل من جهود جذب وترويج.

أولا قوانين و تشريعات الاستثمار الأجنبي بالجزائر

بهدف ترقية المجال الاستثماري و تهيئة البيئة التشريعية له قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين التنظيمية المتتالية. جاء بعضها قبل فترة الإصلاحات –أي قبل التسعينات- و بعضها الآخر و الذي كان أكثر تحفيزا بعد مرحلة الإصلاحات.

1- **قوانين ما قبل فترة الإصلاحات** كانت تلك القوانين تعكس السياسة القائمة آنذاك، و العاملة على تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي.

أ- قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

و الذي كان لا يسمح للمستثمرين الأجانب بالدخول إلا إذا كانت مشاريعهم تحقق أهداف الدولة، و تتماشى مع الاقتصاد الوطني. (1)

ب- **قانون الاستثمار الصادر في 1966**: كان أكثر تقيدا منه انفتاحا، حيث حصر نشاطات المستثمرين الأجانب في قطاعات معينة ثانوية (2)، بالإضافة إلى ما تضمنه من إمكانية للتأميم و عدم إمكانية تحويل الأرباح الصافية...الخ.

ج- **قانون 82-11**: حددت في هذا القانون نسبة الاستثمارات الخاصة في المشاريع المشتركة بنسبة لا تتعدى 49 % من رأسمال الشركة، و هدف هذا القانون إلى زيادة الطاقة الإنتاجية و التشغيل، و تحقيق التوازن الجهوي. (3)

د- **قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986**: جاء هذا القانون لتغطية بعض النقائص التي تضمنها القانون السابق له، فأظهر طرق تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و محفزة. إلا أن هذا الأخير لم يحقق الأهداف المرجوة منه. (4)

2- تشريعات بعد فترة الإصلاحات كانت التشريعات التي صدرت بعد فترة الإصلاحات أكثر تحررا، فعملت على إزالة العديد من العوائق الاستثمارية، حيث تم مثلا إلغاء نسبة الشراكة المحلية و الأجنبية، و برزت إمكانية حل النزاعات باللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة استحالة حله بينيا. و كان أول قانون في ذلك هو قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

أ- قانون النقد و القرض 90-10: ساهم هذا القانون بإعطاء دفعا قويا لتجديد التجارة الخارجية و حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، و الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

غير أن تطبيق هذا القانون في الواقع العملي شابته تخوفات من قبل المستثمرين الأجانب، خصوصا في شقه المالي، كون المشاكل المالية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة بالذات (ضعف التمويل، مديونية حادة، اختلال في التوازنات المالية)، جعلت المستثمرين الأجانب يتساءلون عن الكيفية التي سيتم من خلالها حرية انتقال رؤوس الأموال التي تستثمر في المشاريع المراد إقامتها. (5) . حيث مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 40 % من مبلغ التعهدات بما قيمته 1.33 مليار دولار أمريكي للفترة 1990-1993، مقابل 60 % بالنسبة للصيغ التي تفضل نشاطا تجاريا في الطور الأول. (*) كما يعود ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة إلى مدى إمكانية بنك الجزائر المالية للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط، المنصوص عليه في قانون النقد و القرض. (6)

ب- **القانون التشريعي 1993**: جاء هذا القانون ليعوض قانون النقد و القرض و يسمح بانسياب أكبر للاستثمارات الأجنبية، هذا مع ما حققه الاقتصاد من انفتاح و تحسن في بعض

مؤشراته الاقتصادية. فنشأت وكالة ترقية الاستثمارات متابعتها و دعمها APSI على غرار المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993. (7) و حسب المادة 03 من قانون 1993 فانه يجب أن يصرح بالاستثمار قبل البدء في تحقيقه، و ذلك أمام الوكالة السابقة الذكر.

فبعد تقديم المستثمر للتصريح و طلبه امتيازات من الوكالة، فان هذه الأخيرة ستقوم بدراسة مشروعه و الرد عليه في فترة لا تتجاوز 60 يوما من تاريخ الإيداع. و في حالة الرفض فان المستثمر بإمكانه تقديم طعن للهيئة الوصية للوكالة، و هي رئاسة الحكومة، لكي يدرس الطلب من جديد، ذلك في مدة لا تتعدى 15 يوما (المادة 9).

أما بالنسبة لتحويل رأس المال بالعملة الصعبة، و كذا تسهيلات الاستيراد، يعد البنك المركزي الجزائري الضامن الوحيد لذلك، حيث لا تتعدى فترة التحويل من الخارج 60 يوما (المادة 12)، و قد حدد الحد الأدنى للأموال الخاصة للمستثمر قانونيا، هذا ما تضمنته (المادة 13). و يتحقق المشروع في فترة لا تتعدى 3 سنوات (المادة 14). إلا في الحالات التي تسمح فيها الوكالة بإمداد المدة.

كما أنه من الممكن منح امتيازات إضافية عن طريق اتفاقية بين الوكالة الممثلة للدولة و المستثمر، يصادق عليها مجلس الحكومة و تنشر في الجريدة الرسمية في حالة ما ارتىء أن الاستثمار المعني من شأنه أن يعود بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية للدولة (المادة 15). (8) ، و على وقع هذا القانون ارتفع عدد المشاريع إلى 100 مشروع عام 2000 (عوض 60 مشروع عام 1999) بما يعادل 51826 مليون دينار جزائري. (9)

و كان منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات و يتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات. كما تم إنشاء الشباك الوحيد، و اعتماد السوق المالية كوسيلة لخصخصة المؤسسات العمومية، و قامت الجزائر بعقد اتفاقات كدليل على انفتاحها على الاستثمارات الأجنبية و تعديل تشريعاتها و من تلك الاتفاقيات نذكر على سبيل المثال: (10)

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف و تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين و الدولة المضيفة.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.
- الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات.

– تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و حمايتها و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، عن طريق مجلس المنافسة.

ج– نشاط الترويج للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و متابعتها APSI (11)

قامت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومتابعته في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي أنشئت عام 1993 بغرض ترقية الاستثمار الخاص و جذب التدفقات الاستثمارية و مساعدة المستثمرين في إنجاز المشاريع و تزويدهم بالمساندة اللازمة خلال النصف الأول من عام 2000 باستقبال وفود من رجال الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة للاطلاع على فرص الاستثمار في مجال السياحة و البناء في مدينتي الجزائر و وهران و كذلك استضافت بعض رجال الأعمال من سنغافورة و فرنسا و إيطاليا للاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر. وفي إطار الإعداد لفعالية اقتصادية مشتركة نظمت الوكالة زيارتين للجزائر لوفد لبناني تم فيهما اطلاعات ميدانية، و لقاءات ثنائية و تقديم عروض حول الإطار القانوني و التشريعي للاستثمار في الجزائر و استعراض الاستثمار المتاحة. واستقبلت الوكالة وفودا من الصحافة العربية الفرنكوفونية و غرفة التجارة و الصناعة السويسرية الجزائرية و وفدا من المجموعة الاقتصادية "أرنيست" لبحث اقتراح مشروع تنمية المنطقة الحرة "بلارة" في ولاية جيجل، التي حدد المرسوم التنفيذي الصادر بشأنها عام 1997 الهدف من إنشائها في جذب الاستثمارات الأجنبية و دعم تصدير المواد المصنعة في المناطق الحرة و استغلال الامتيازات الاقتصادية لولاية جيجل في خلق حركة صناعية و توفير العديد من فرص العمل و تطوير التكنولوجيا و ربط الصناعة المحلية بالمستثمر الأجنبي.

وعلى صعيد آخر شاركت الوكالة في الندوة الأورومتوسطية التي عقدت في البرتغال خلال الفترة 28 فيفري إلى غاية 02 مارس 2000، كما شاركت في منتدى آسيا الذي عقد في اليونان خلال الفترة 25 إلى 28 مارس 2000. و قامت خلال هذه المناسبة بتقديم عروض حول مناخ الاستثمار في الجزائر و حوافز الاستثمار في القطاعات المختلفة و خاصة قطاع السياحة. و قد أطلقت الوكالة خدمة "النافذة الموحدة" لتسهيل مهمة المستثمرين و توفير الخدمات اللازمة لهم، و تواصل العمل على تفعيلها و أقامت موقعا شبكيا تقدم فيه معلوماتها الأساسية و تشير إلى أغراضها و تعرض البيانات الاقتصادية و للإجراءات الإصلاحية التي تنفذها الدولة مثل برنامج الخصخصة و برنامج إعادة الهيكلة الصناعية و كلفة العوامل الإنتاجية. و تتمتع الوكالة بعضوية التجمع العالمي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA).

د– قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: تم تعديل قانون الاستثمار لسنة 1993 بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتضمن تطوير الاستثمار حيث قام هذا القانون بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية و تسييرها و خصخصتها إلى جانب قوانين أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي بغرض تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها (12) و الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و كذا تسهيل كافة الإجراءات و تقديم المزيد من الضمانات للمستثمرين (وطنيين أو أجانب). لقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات المحلية و الأجنبية المحققة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات.

و عليه تم إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، و يملك هذا الشباك اللامركزي كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين، و صندوق لدعم الاستثمار يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية كالكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف و تعبيد الطرق. (13) و بالنتيجة تشكلت ثلاثة أجهزة بالجزائر للإشراف على و متابعة المشروعات الاستثمارية و هي:(14)

– المجلس الوطني للاستثمار (CNI) و التي يشرف عليه رئيس الحكومة، يتمثل دوره في:
صياغة إستراتيجية و أولويات الاستثمار، تحديد المناطق المعنية بالتنمية، إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

– الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار و التي تعمل على تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة، و اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و التي حلت محل وكالة ترقية الاستثمارات APSI. يشرف على هذه الوكالة الجديدة رئيس الحكومة كذلك، تعمل على استقبال و معالجة تصريحات الاستثمار و مساعدة المستثمرين على استكمال الإجراءات و إنشاء مشروعاتهم الاستثمارية، حيث تمنح المزايا و التحفيزات من خلال القرارات التي تصدرها. فهي تتابع الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

و قد تم في هذا القانون إعفاء المستثمرين من عدة رسوم و ضرائب و قدمت على اثر ذلك عدة امتيازات جبائية و تحفيزات و ضمانات لم تمنح في أي قانون.

تمت المصادقة على الأمر 02 /03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمناطق الحرة، و كذا الأمر 03/03 المؤرخ في 19 جويلية المتعلق بالمنافسة، و الأمر 03/04 المؤرخ في 01 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها،

تهدف هذه التشريعات إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلغاء الاحتكار، حصر دور الدولة في ضبط و توجيه السوق، و كذا حماية الإنتاج الوطني من خلال سلسلة الإجراءات الوقائية التي تشمل إمكانية تدخل الدولة في لمنع استراد بعض المنتجات و التصدي للممارسات غير المشروعة مع تشجيع كل المبادرات الهادفة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات. كما صادق نواب المجلس الشعبي الوطني 2003/10/7 بالأغلبية على الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، هذا ما أدلى به وزير المالية السابق بن نشنهو، و يستجيب النص لمتطلبات انفتاح السوق الجزائرية ، و ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب و البنوك الأجنبية بالجزائر.(15)

ثانيا التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة و توزيعها القطاعي

1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الجزائر: عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تذبذبات خلال فترات مختلفة، كما أن هذه الانسيابات لم تكن متكافئة في اتجاهاتها القطاعية ذلك ما سيتم عرضه في التالي.

أ- فترة ما بعد الاستقلال إلى نهاية السبعينات: عرفت فترة ما بعد الاستقلال إلى نهاية السبعينات ندرة في تيارات الاستثمار المباشر الأجنبية، ويعود ذلك أساسا للمفاهيم السائدة المتخوفة من الهيئة الأجنبية، آن ذاك وكذا الشعارات والخطابات المنادية بالوطنية الاقتصادية و التنمية المستقلة، وما عرفته من تأميم للثروات(**) فبادرت السلطات الجزائرية بتحويل كافة وسائل الإنتاج، والقطاعات الإستراتيجية إلى ملكية الدولة (هذا ما تضمنه القرار رقم 38-62 المؤرخ في 23 نوفمبر1962) .(***)**جدول رقم1:التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالجزائر (1970-1979) الوحدة**: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
القيمة	184	562-	68	144	724	220	342	300	209	34

المصدر : خروف منير،" الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة فعالة في التنمية –حالة الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع (اقتصاد المعرفة و العولمة) ، جامعة عنابة ، 2005-2006 ، ص88 ، نقلا عن : S.F.I et FIAS : Société financière internationale, - « l'investissement direct étranger », Leçons de l'expérience, 1997, p111-114.

– تدل القيمة السالبة على تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة فيما يخص تأميم قطاع المحروقات، كانت أغلبية هذه الاستثمارات تتجه لقطاع المحروقات بما نسبته 85% ، كما أن الاستثمارات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة، أخذت أشكالا مختلفة عن تلك المباشرة تتجسد في مشروعات تسليم المفتاح في اليد، المنتوج في اليد، الدراسات والهندسة، والهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو نقل التكنولوجيا التي كانت تفتقر إليها الدولة وذلك في إطار ما يسمى " إستراتيجية التنمية عن طريق التصنيع المستقل" (16).

ب– فترة الثمانينات: بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 1985 نسبة 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي متراجعة بذلك عن نسبة 1980 المقدرة ب 3,1 % (17) وللإيضاح أكثر سوف نعتمد على الجدول الموالي

جدول رقم2: التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (1980–1999)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	376	14	59-	0	1	0	7	4	15	13

المصدر خروف منير ، المرجع السابق الذكر ، ص89.

نلاحظ من الجدول أنه رغم تبني الجزائر لقانونين متتاليين (1982–1986) خلال هذه الفترة ، إلا أن الاستثمارات بها عرفت تراجعا، وقد يعود ذلك إلى تحفظ الحكومات المتعاقبة (****)، وتميز القوانين المذكورة أنفا بالتقييد أكثر منه تحفيزا (18)، كما أن الأوضاع الاقتصادية عرفت تدهورا نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات، وبداية ظهور بوادر أزمة المديونية الخانقة، وما انجر عنه من ارتفاع لمعدلات التضخم وعجز في الموازنة العامة للدولة.

ج– من التسعينات حتى الفترة الراهنة: نوجزها في الجدول التالي **جدول رقم 3: تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ونسبتها من تكوين رأس المال الخام(1990–2002)**

الوحدة : مليون دولار

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	متوسط 85-95	متوسط 92-99
القيمة	40	80	30	13	15	5	270	260	501	507	438	1196	1065	17	741,4

المصدر: علي همال ، فطيمة حفيظ، المرجع السابق الذكر، ص 190، نقلا عن:

-UNCTAD, World investment report 2003 « FDI policies for development National and International perspectives », country Fact sheet

إن الجزائر في بداية فترة التسعينات لم تتلق الاستثمارات الأجنبية إلا بنسب هامشية رغم إصدارها لقانون النقد والقرض 90-10، والمرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات لسنة 1993، وكذا بداية الدخول في الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ويرجع هذا التأخر خلال تلك الفترة إلى الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار اللذين كانت تعيشها البلاد، بالإضافة إلى الأوضاع المالية المزرية وما خلفته المديونية الخانقة وتأخر عمليات الخصخصة للقطاعات الصناعية والخدمية على حد السواء.

وبتنفيذ جزء معتبر من برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي اللذان ساهما في تحسن المؤشرات الاقتصادية، وعودة الأمن والاستقرار للبلاد ، وظهور قوانين أكثر فعالية فيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية (قانون 2001) وفتح قطاعات كانت حكرا على جهاز الدولة ، أضف إلى ذلك دخول الجزائر في عدة اتفاقيات دولية، ومبادرات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتقديم المزيد من الحوافز والضمانات. زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للبلاد بعد النصف الثاني من عقد تسعينات القرن العشرين(19)، من 5 مليون دولار عام 1995، إلى 1065 مليون دولار عام 2002 . لقد تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر إلى 1,5 مليار دولار عام 2005 (20) بالمقارنة مع سنة 2004 أين بلغت ذات القيمة 2 مليار دولار مع قيام بعض المستثمرين الدوليين بتأجيل بعض المشروعات. فعلى الجزائر إذن زيادة جهودها للحفاظ على تدفقات الاستثمار من الخارج، لاسيما في الاتصال والترويج الفعال للفرص التي تتيحها السوق الجزائرية. حيث أن الجزائر، وبين سنتي 2001 و2005 ، اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة قدرت ب 6,7 مليار دولار. يأتي ذلك في ظل تبني الحكومة لخطة خماسية(2005-2010) بلغت قيمتها 80 مليار دولار مقارنة بالخطة التي سبقتها (1999-

2004) والتي بلغت حجم الإنفاق فيها 7,5 مليار دولار لتعزيز النمو الاقتصادي وتوليد الإيرادات اللازمة لإعادة بناء ما دمر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين (21) ومن المتوقع أن تستقطب الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة بحجم 7 ملايير دولار خلال سنة 2007. (22) وعن عمليات الاندماج والتملك فإن ما حققته الجزائر خلال الفترة (1988-2002) لم يتعد 170 مليون دولار، وذلك في فترات متباعدة وقليلة جدا. وقد يعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة الخصخصة بالبلاد وسيطرة القطاع العام بها خاصة حتى نهاية التسعينات.

جدول رقم 4:المبيعات المحققة بالملايين الدولارات من عمليات الاندماج والتملك بالجزائر خلال الفترة (1988-2002).

السنة	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
القيمة	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	42	127	-	-

Source : World investment report 2003.

إن حجم الاستثمارات الخاصة، وخاصة الأجنبية في الجزائر يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي يساهم في التقليل من المعدّلات المرتفعة للبطالة. ويسجل تراكم قيمة الاستثمار الأجنبي عموما، مبلغ يعتبر محتشما مقارنة بالدول الأخرى في نفس مستوى اقتصاد الجزائر.

هذا التأخر في قائمة تسلسل البلدان على المستوى العالمي، مردّه عزوف المستثمرين الأجانب الدخول بأموالهم للجزائر بمبررات تتمحور أساسا حول عدم تهيئة المناخ الاستثماري في البلاد بالقدر الكافي من حيث المسببات الثقافية والسوقية والسياسية، والتي من شأنها إحداث معوقات تحول دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية منها على سبيل المثال عدم التأكد مع عدم الاستقرار السياسي وصلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار.

الحقيقة أن تأخر الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، وان العشرية السوداء ساهمت بقدر واسع في عزوف الأوروبيين على الاستثمار في الجزائر، بل ساهمت كذلك في هروب الرأس مال المحلي لدول أخرى.

و عن عدد المشاريع المصرح بها بالمبالغ، و توزيعها القطاعي بالإضافة إلى أهم المستثمرين الأجانب للجزائر خلال الفترة 2002-2013 نورد الجدول التالي.

جدول رقم5:المشاريع المصرح بها في الجزائر 2002-2013-

القيمة بمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91%	98 276	1,22%	29 372	3,44%
2003	1 622	3,05%	395 870	4,90%	34 476	4,04%
2004	874	1,64%	240 889	2,98%	24 719	2,90%
2005	843	1,58%	199 128	2,47%	43 597	5,11%
2006	2 145	4,03%	472 505	5,85%	47 748	5,59%
2007	4 323	8,12%	654 665	8,11%	87 983	10,31%
2008	6 687	12,57%	1 325 064	16,41%	92 005	10,78%
2009	7 594	14,27%	462 679	5,73%	68 774	8,06%
2010	6 386	12,00%	395 292	4,90%	64 091	7,51%
2011	6 434	12,09%	1 335 448	16,54%	128 491	15,06%
2012	6 919	13,00%	776 530	9,62%	83 210	9,75%
2013	8 895	16,72%	1 716 136	21,26%	148 943	17,45%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/10.

لقد انتقل عدد المشاريع المصرح بها (و كذلك من حيث البالغ)، من 485 مشروعا عام 2002 إلى 8895 مشروعا سنة 2013، بإجمالي 53207 مشروعا خلال الفترة المدروسة، وهي زيادة معتبرة إلى حد ما، ترجع إلى تحسن أوضاع المناخ الاستثماري، حجم الطاقة الاستيعابية للبلد و البرامج و السياسات المنتهجة، بالإضافة إلى تأزم الوضع السياسي و الأمني في العديد من الدول الشقيقة. أما فيما يخص مناصب الشغل المتوفرة فقد ارتفعت كذلك من سنة إلى أخرى، لتصل إلى إجمالي 853409 منصب شغل. و الشكل الموالي يرصد لنا هذا التطور. لقد استأثر الاستثمار الأجنبي ب 468 مشروعا من الإجمالي المخصص للفترة 2002-2013 أي نسبة 0.9 بالمائة، لكن بمبلغ وصل إلى ربع المبلغ المخصص. و عن مناصب الشغل الموفرة فترجع بالأغلبية إلى الاستثمارات المحلية(89 بالمائة).

جدول رقم 6:توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر حسب نوع المستثمر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	52 739	99,1%	6 050 318	74,9%	759 366	89,0%
الاستثمار الأجنبي	468	0,9%	2 022 164	25,1%	94 043	11,0%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق الذكر.

و عن توزيع هذه المشاريع قطاعيا، نجد أن قطاع النقل لوحده حصل على29145 مشروعا بنسبة 54.78 بالمائة، إلا أنه بالرجوع إلى مبالغ هذه الاستثمارات نجد أن القطاع الذي حصل على القيمة الأكبر هو القطاع الصناعي بنسبة 49.97 بالمائة رغم حصوله على 12.42 بالمائة فقط من عدد المشاريع مقابل 8.98 بالمائة من الإجمالي المبالغ لقطاع النقل، هذا إن دل على شيء، فهو يدل على السياسات المتبعة من إعطاء الأولوية لهذا القطاع لإعادة بعثه و كذى ضخامة هذا القطاع و مستلزماته. و الجدول الآتي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم 7:التوزيع القطاعي للمشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	735	1,38%	85 248	1,06%	43 250	5,07%
البناء	10 124	19,03%	1 206 137	14,94%	219 795	25,75%
الصناعة	6 607	12,42%	4 033 666	49,97%	271 385	31,80%
الصحة	620	1,17%	82 685	1,02%	14 368	1,68%
النقل	29 145	54,78%	725 264	8,98%	147 215	17,25%
السياحة	489	0,92%	886 445	10,98%	43 871	5,14%
الخدمات	5 481	10,30%	665 037	8,24%	93 995	11,01%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,46%	15 500	1,82%
الاتصالات	4	0,01%	350 486	4,34%	4 030	0,47%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

2-أهم المستثمرين الأجانب بالجزائر: يمكن إيجاز أهم المستثمرين الأجانب بالجزائر في الجدول التالي وذلك خلال(1998-2001)**جدول رقم 8:أهم المستثمرين في الجزائر**

الوحدة: مليون دولار

الدول	1998	2000	1999	2001	المجموع
و.م.أ	256,891	205,664	89,882	354,369	**906,806**
مصر	0,051	0,100	0,003	362,992	**363,146**
فرنسا	76,656	49,472	137,460	80,413	**344,001**
أسبانيا	16,209	35,596	16,373	152,867	**221,045**
إيطاليا	92,820	9,262	11,800	34,383	**148,265**
ألمانيا	20,062	66,509	7,836	37,791	**132,198**
هولندا	2,812	1,308	0,623	71,944	**76,687**
إنجلترا	36,015	14,206	2,001	23,254	**75,476**
الصين	16,648	21,092	2,787	8,818	**49,345**
بلجيكا	14,602	4,484	0,571	12,384	**32,041**

Source: UNCTAD, Investment report 2003, FDI polices for development : National and International perspectives, country fact street.

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أول مستثمر بالبلد بما قيمته 906,806 مليون دولار خلال الفترة(1998-2001)، تليها مصر بما يعادل 363,146 مليون دولار. أما الاستثمارات الأوربية بالجزائر نلاحظ أنها على العموم لم تعرف تطورات مستمرة خلال المدة المدروسة،إذ شهدت فترات تراجع خاصة سنتي 1999 و2000، وتعد كل من فرنسا(344,001 مليون دولار)،أهم متعامل أوربي مع الجزائر، تليها أسبانيا، ايطاليا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا على الترتيب. كما نشير إلى أن الصين بدأت تأخذ حصة لها في الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر .

جدول رقم 9: المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
اوروبا	257	521 531	48 408
فيما بينها الاتحاد الاوربي	**205**	**444 845**	**37 069**
اسيا	34	98 580	5 103
امريكا	10	61 850	3 473
الدول العربية	154	1 237 112	35 230
افريقيا	1	1 000	30
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	11	99 117	1 535
المجموع	**468**	**2 022 164**	**94 043**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي من حيث عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر الدول العربية ب 154 مشروعا، لكن إذا ما ذهبنا إلى قيمتها، نجد أنها تحتل المكانة الأولى(بنسبة61.17 بالمائة) في قيمة المشاريع الأجنبية من حيث المبلغ(1237112مليون دج).

لقد تمركزت الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي من حيث العدد ب260 مشروعا(55.56 بالمائة)، القيمة 1301291مليون دينار جزائري(64.35 بالمائة)، والعمالة الموفرة 45192 منصب شغل(48.05 بالمائة).

جدول رقم 10:التوزيع القطاعي للمشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

openkandil.com

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	8	1,71%	4 747	0,23%	514	0,55%
البناء	75	16,03%	48 345	2,39%	16 196	17,22%
الصناعة	260	55,56%	1 301 291	64,35%	45 192	48,05%
الصحة	6	1,28%	13 573	0,67%	2 196	2,34%
النقل	17	3,63%	12 127	0,60%	1 497	1,59%
السياحة	9	1,92%	445 592	22,04%	13 980	14,87%
الخدمات	92	19,66%	107 049	5,29%	12 968	13,79%
الاتصالات	1	0,21%	89 441	4,42%	1 500	1,60%
المجموع	468	100%	2 022 164	100%	94 043	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

و عن الثلاثي الأول لسنة 2014 فان قيمة مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر تضاعف(23) ليصل إلى 682 مليار دينار (2632 مشروعا و 51600 منصب شغل)، منها 129 مليار دينار استثمارات أجنبية مباشرة (17 مشروعا و 11100 منصب شغل)، مقابل 305 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2013، هذا ما يؤكد التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة (حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) في قانون المالية 2014، خاصة المتعلقة بالمستثمرين الأجانب، و متابعة تنفيذ مشاريع التنمية للمؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها الصناعية التي لعبت الدور المهم و الأساسي لإعادة بعث الاستثمار في الجزائر.

إن الاستثمارات المحلية للثلاثي الأول من سنة 2014 تبقى الأكبر من حيث القيمة ب 553 مليار دينار(81 بالمائة من المبلغ الإجمالي)، عدد المشاريع ب 2615 مشروعا (99.4 بالمائة من العدد الإجمالي)، و عدد مناصب الشغل ب40500 منصب (78 بالمائة من عدد المناصب الإجمالي).

أما فيما يخص توزيعها القطاعي، فقد استأثر القطاع الصناعي ب 482 مشروعا ما نسبته 18.31 بالمائة، و فيما يخص القيمة فقد حصل على النسبة الأكبر (76.59 بالمائة) بمبلغ 522 مليار دينار، و يوفر 26313 منصب شغل (ما نسبته 50.99 بالمائة من الإجمالي).

خلاصة: يمكن إيجاز نتائج الدراسة في التالي:

– على اثر التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي اليوم، و التي من بينها بزوغ ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل، يرفع من مستويات التنمية للبلد المضيف له، و يحقق انسيابا للمعرفة و التكنولوجيا المتطورة، سعت الجزائر كباقي الدول – سواء متقدمة أو متخلفة – إلى اجتذاب حصة منه، و رغبة في زيادتها.

– إن هذه الاستثمارات ناتجة عن ظروف خاصة، توجب شروطا مميزة.

– نظرا للمنافسة الدولية في إعطاء الامتيازات و الضمانات لهذه الاستثمارات، عملت الجزائر على إصدار قوانين و تشريعات تنظيمية متتالية و اتبعت برامج تصحيحية، وقدمت ضمانات و منحت امتيازات، و عقدت اتفاقات، و فتحت قطاعات كانت حكرا على جهاز الدولة، كل ذلك يهدف إلى تحسين مناخها الاستثماري و تهيئته لجذب عدد أكبر من المستثمرين.

و على اثر ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:

– يعتمد المستثمر الأجنبي في قراره الاستثماري على مختلف المؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار و التي على إثرها يحدد دخوله للبلد أو لا، و بالرجوع إلى هذه المؤشرات بالجزائر، و رغم تحسنها في السنوات الأخيرة، يلاحظ ضعفها مقارنة مع تلك المسجلة بدول نامية أخرى، الشيء الذي لا يحفز الاستثمارات الأجنبية للإقبال على البلد و يدعو إلى إعادة النظر في الأساليب المتبعة لجذبه.

– إن التدفقات الاستثمارية التي شهدتها الجزائر عرفت تذبذبات خلال فترات مختلفة، بتوزيع قطاعي لا متكافئ. كل ذلك يستدعي تكثيف الجهود و توفير كافة المعلومات و البيانات للمستثمر الأجنبي.

– التأكيد على ضرورة تأهيل مؤسساتي و استكمال الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة ، حتى تتحقق الاستفادة المثلى من الاستثمار الأجنبي و ما يتيحه من خبرات، و حتى كذا استراتيجيات التنمية بالبلد.

المراجع:

(1) حفيظ فطيمة ، "الشركة الأورومتوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع (تحليل مالي)جامعة باتنة ، 2002-2003، ص79.

(2) الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/12/15، المتضمن قانون الاستثمارات.

(3) A.Toudjine, "Comment investir en Algérie", ENAL, Alger, 1999, P65.

(4) مرداوي كمال، "الاستثمار الأجنبي و عملية الخصخصة في الدول المتخلفة"، في (الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة و الدور الجديد للدولة)، جامعة سطيف، 3-7 أكتوبر 2004، ص10.

(5) علي همال و فطيمة حفيظ ، "آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في (مجلة بحوث اقتصادية عربية)، العددان 34 و 35 ، 2005، ص 185.

(*) البيع على حالة في ظل نظام أصحاب الامتياز (90 % من تعهدات الصيغ المفضلة للنشاط التجاري في الطور الأول)، و البائعين بالجملة. و لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

- Banque d'algerie. Direction des mouvements de capitaux, « bilan des investissements agrées par le conseil de la monnaie et du crédit ; Media banque N°10, 1995, P15 et 22.

(6) علي همال و فطيمة حفيظ ، المرجع السابق الذكر، ص188.

(7) الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 1993/10/5 ، والمتعلق بدعم و ترقية الاستثمار، العدد 64، 1993.

(8) بن حبيب عبد الرزاق، بومدين (م) حوالف رحيمة، "الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، في (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية) محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ECONA 3000 ، 21-22 مارس 2002، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 229.

(9) Agence de promotion et de suivi des investissements, division du guichet unique, "Bilan des projets d'investissements du 13/12/1993 au 31/12/2000.

(10) تشام فاروق، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية"، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ECONA 3000، مرجع سابق الذكر، ص263.

(11) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في (مجلة ضمان الاستثمار)، السنة الثامنة عشر، العدد 148، سبتمبر 2000، ص3.

(12) الجريدة الرسمية، العدد 47 سنة 2001.

(13) صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي"، في (الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001، ص10.

(14) قويدري محمد، "المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية: تونس و الجزائر"، في (المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية)،)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سكيكدة ، 14و15مارس 2003، ص9.

(15) المجلس الشعبي الوطني، ملخص محاضر الجلسات، "محضر مختصر عن الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2003 على الموقع الشبكي: www.apn-dz.org/apn/arrabic/seansesa/octobre-2003.html

(**) حيث تم تأميم أكثر من 11 شركة عاملة في استخراج الحديد و الرصاص و النحاس و الزنك في ماي 1966، بعد سنة من التصحيح الثوري الذي قام به مجلس الثورة بالجزائر، و تحولت ملكيتها للقطاع العام، كما عمد إلى التأميم التدريجي لقطاع النفط و الغاز عند صدور قانون 1965، و في المجال الزراعي تجسد التسيير الذاتي لمختلف المزارع كعملية من عمليات الإصلاح الزراعي.

(***) راجع في ذلك:

- Abdel Hamid-Brahimi, « économie Algerienne », ed : DAHLEB, Alger, 1991, P84.

(16) فارس فضيل، ،"الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة السعودية"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (فرع تحليل اقتصادي)،الجزء الأول، جامعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر،2005-2004 ، ص287.

(17) تقرير التنافسية العربية 2003 ، ص52.

(****) تحفظت الحكومات المتعاقبة خلال تلك الفترة تجاه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة باستثناء قطاع المحروقات، حيث استمر المستثمرون الأجانب بالتدخل عبر استراتيجيات كالتراخيص مثلا.

(18) فارس فضيل، المرجع السابق الذكر، ص288.

(19) خلال سنتي 2001-2002 احتلت الجزائر المرتبة الأولى في مجموع دول شمال إفريقيا و المرتبة الثالثة إفريقيا، كما رتبت الدولة 50 سنة 2002 في إجمالي 196 دولة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها لكن يبقى الأداء الفعلي ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات.

(20) جريدة الخبر اليومية، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089، الصادرة يوم 2004/05/18 صفحة الاقتصاد.

(21) اليوم الالكتروني،" تراجع الاستثمار الأجنبي بالجزائر إلى 1.5 مليار دولار"، الوكالات- الجزائر، السنة الأربعون العدد 11954، 2006/3/8، مقال على الموقع الشبكي:www.alyaum.com/index.php

(22) "الدول العربية لا تستقطب سوى 2%من الاستثمارات الأجنبية"، مقال على الموقع الشبكي:www.djazairnews.info/akhbar.htm

(23) ANDI, « Algérie: les investissements ont plus que doublé au 1er trimestre 2014 », sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/presse, consulté le 17/08/2014.

obeikandl.com